مذكرات في عِدَّة أسئلة
للقاضي العلاّمة إبراهيم بن حَثيث رحمه الله
وأَجوبتها
للعلاّمة الأَجل
الحسين بن القاسم بن محمد رحمه الله
السؤالات. مُصدَّرة في الأَجوبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المجيب رحمه الله.

سألتم في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿**لا يذوقون فيها الموت إلاَّ الموتة الأُولى**﴾ فإن قلتَ كيف استُثنِيَت الموتة الأُولى المَذوقة قبل دخول الجنَّة من الموت المنفي ذوقُه فيها.

قلتُ أُريدَ أن يقال إلى آخره.

هل يستقيم هذا الجواب على قول أصحابنا العدليّة في قولهم ويصح إعادَة الجواهر وبعض الأعراض بأعيانها بعد قولهم ويصح إعادة مقدور القديم الباقي جنسه مما ليس بمتوالد وهل ينبني هذا الجواب على أن الموت معنى أو على أنه تخريب بنيه وليس بمعنى، إن بناه على الأول فهو جارٍ مجرى الضدّ للحياة وهي باقية فكذا ما يجري الضدّ لها وإن كان ضدُّها فأجَلاً في البقآء وإن بناه على أنه تخريب بنيه فذاك من قَبيل الأكوان وهي باقية وإذا كانت باقية صح منه تعالى إعادتها بأَعيانها.

أَلجواب والله الموفق.

اختيار صاحب الكشاف أن الموت عَدَمِي فالكلام على مذهبه ظاهِرٌ والذي يدلُّ على أنَّ مذهبه ما ذكرنا قوله في سورة المُلك. والحياة ما يصح بوجوده الإحساس وقيل ما يوجب كون الشيء حيًّا وهو الذي يصح منه أن يعلم ويعدم والموت عدم ذلك فيه ومعنى خلق الموت والحياة إيجاد ذلك المصحّح وإعدامه. فقد بَنَى جوابه على مذهبه من أنه عدمي وهو الراجح وكونه تخريب بُنيه لا يستلزم أن يكون من قَبيل الأكوان إذ لو قلنا أنه من قِبَلها رجَعنا به إلى كَونه مَعنى. والقآئلون بأنه تخريب بُنيه لا يقولون بأنه معنى على أنه يمكن استقامة جواب صاحب الكشاف على قول مَن يذهب إلى أنه معنى أيضاً وذلك لأَن الموتة على وزن فعلة وهي موضوعة بالوضع النوعي للمرَّة فالموتة للمرَّة من الموت ولا شك إن المرَّة منه لا تُعاد لأنه إعادته مَوتة ثانية.

وسألتم أبقاكم اللهُ عن قولهم بأن الـواو في ـ والنَّاهـون عن المنكر في آخـر سورة التوبة واو الثَّمانية ـ وفي وفتّحت أبوابها في أهل الجنة في آخـر سورة الـزُّمَر وفي ثيِّبـاتٍ وأبكاراً في سورة التحريم ثم قلتم أنه جآء في صفةٍ ثامنة بغير واو في آخر سـورة الحشر هـو الله الذي لا إلـه إلَّا هو الملك القـدُّوس إلى آخـر الآيـة. وذكـرتم أن ننـظر في واو الثمانيَة وما أصل هذا القول وما دليله وقلتم ما كان أغناهم عن هذا التَّعليل قـالوا اختيـار الفعل مخصّص وكلّفنا العلم بعـدله وحكمتـه جُملةً وأن لم نعلم وجه الحكمـة في مثل هذا تفصيلاً. الجواب والله الموفّق إن القول بإثبات واو الثمانيـة ضعيف قال ابن هشـام صاحب المغني إنَّما ذكرها جماعة من الأدبآء كالحـريري ومن النَّحـويّين الضعفآء كـابن خالَويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا أن العـرب إذ أعَدُّوا قـالوا ستـة. سبعة وثمـانية إيذاناً بأن السَّبعـة عـدد تام وإنَّ مـا بعده عـدد مُستألف واستـدلوا على ذلـك بآيـة سُورة الكهف وآية الزُّمَر وآية التوبة وآية التحريم ولم يحتجّوا بغيرها ثم أنهم إنما يقـولون بهـا على جهة الجواز لا على جهـة الوجـوب فلا يـرد عليهم تركهـا في آخر سـورة الحشر، والجمهـور على أن واو الثمانيـة لا ثبات لها والواوات في سـورة الكهف وسـورة الـزُّمَـر وسورة التحريم قد أتى فيها صاحب الكشاف بما يغني ويوضح عدم اعتباره لواو الثمانية وأما في سورة التوبة في والناهون عن المنكر فالوجه فيهـا أن الصِّفات تـارةً تُعدّ بحـرف العطف وتارة من دونه ولكل مقامٍ معنى يناسبه فإذا كـان المقام مقـام تعداد صفـات من غير نظر إلى جمـع وانفراد حَسُن إسقـاطها وأن أُريـد الجمع بين الصِّفتين والتنبيـه على تغايرهمـا حَسُن إثباتهـا وهَذه الصفـات في هَذه الآيـات قُصِد فيمـا أُسقِط منها الحـرف مجرد التعداد وأتي بالعاطف بين الأمـر والنَّهي للدلالة على أنهـا في حكم صفةٍ واحـدة كما قال الجامعون بين الوصفين ومثال ما أُريد فيه التَّنبيه على تغاير الوصفين قوله تعالى ﴿**غافر الذنب وقابل التَّوب شديد العقاب ذي الطَّول**﴾ أي بالواو في الوصفين الأولَين وحذفت في الآخرينَ لما بين غفران الذَّنب وقبول التَّـوب من التَّلازم المـوهِم لكونهمـا شيئاً واحداً فبيَّن الله بعطف أحدهما على الآخر على أنهما مفهومـان متغايـران ووصفانِ مختلفـان يجب أن يعطى كـل واحدٍ منهمـا حُكمه وأمـا شديـد وذي الطول فَـلأن شـدَّة العقاب يقتضي إيصال الضُّرر والإتصاف بذي الطَّول يقتضي إيصال النَّفع والتغايُر بينهما ظاهِر فلم يحتج بيانه بالواو وفي إثباتِ الواو في قوله تعالى: ﴿**والناهون عن المنكر**﴾ فائدة هي التنبيه على عِظَم النهي عن المنكر لأنه أصعب أقسام التكليف لاقتضائِه في الأغلب إلى الخصومة وثوران الغضب ولهذا كان الجهاد سنام الدِّين، بقي الكـلام في الواو في

قوله تعالى: ﴿**والحافظون لحدود اللَّهِ**﴾ والذي يظهر أنَّه جيءَ للإيذان بانقطاع الصِّفات المعدودة كما قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**وثامنهم كلبُهم**﴾ حين وقَعت الواو انقطعت العدَّة وفيه وجهٌ آخر هو التَّنبيه على أنَّ ما قبله مفصَّل الفضآئِل وهذا مجملها وقولكم ما كان أغناهم عن هذا التعليل لو قالوا اختيار الفاعل مخصّص إلى آخره صحيح لولا أنّ وجه الإعجاز في القرآن كونه في أعلى درجات الفصاحة ولا نعلم كونه في أعلاها إلَّا بمعرفة الوجوه المقتضية لوقوع كل آيةٍ على ما هي.

وسألتم أبقاكم الله عن الإستثنآء في قول القآئِل لا إلَه إلَّا الله هل هو مُنقطع أو متَّصل وذكرتم أن الذي تعتقدونه أن المعنى لا إله ممكن الوجود بل مستحيل الوجود إلَّا الله واجب الوجود وإذا كان المعنى هذا فهو استثنآء منقطع.

الجواب والله الموفق الذي يظهر أن هذا الإستثنآء متصل لأنه لو كان منقطعاً للزم منه أن يكون لفظ الإله حقاً لأن من شأن الإستثنآء المنقطع تمام الكلام من دونه وعدم تعلّق ما بعد إلَّا فيه بما قبلها ولا التبرئة نصٌّ في نفي الجنس فيلزم منه نفي كل آله وهو باطل وتقدير الخبر ممكن الوجود ولا يحتاج إليه بل لايصحّ أمَّا أنه لا يحتاج إليه فلأن موجوداً أعمّ من ممكن وجوده لشموله الواجب وتقدير الأعم أولى فيكون المعنى مع تقديره لا إله موجود إلَّا الله وهو ظاهر الإستقامة ولأن هذه الكلمة إنما وردت في دفع كلام القائِلين بوجود الآلهة من المشركين أهل الأوثان واليهود والنصارى فتقدير الخبر بموجود أنسب بالمقام ولأن صيغة الإستثنآء في المنقطع مجاز وفي المتصل حقيقة ولا يحتاج إلى الحمل على المجاز إلَّا إذا صَرف عن الحقيقة صارف وهو معدوم هنا على أنه يمكن أن يقال أنه لا يحتاج إلى تقدير خبر مثلاً كما هو قول بعض العرب ومذهب بعض النحويِّين ويكون المعنى نفي كل إلَهٍ إلَّا ذات الباري تعالى وتقدير الخبر بما شمل الواجب والممكن كأن يقول لا إله موجود بالإمكان العامّ إلَّا الله. والإمكان العام عند المنطقيِّين يشمل الواجب والممكن وقد حقَّقوه في موضعه وأمَّا أنَّه لا يصح فلأن تقدير الخبر ممكن الوجود والإستثنآء المنقطع يقتضي أن يكون المعنى لا إله ممكنٌ وجوده والله تعالى واجب وجوده وهذا الكلام معناه نفي إمكان الوجود عن كل إلَهٍ وهو حقٌّ وإثبات وجوب الوجود لله تعالى وهو حق أيضاً ولكن ليس فيه ما يدل على تخصيصه بوجوب الوجود لأنه لم يقف وجوب الوجود على غيره وإنما نفي إمكانه عن كل إله فيلزم تجويز أن يكون غيره تعالى أيضاً واجب الوجود فلا تكون هذه الكلمة

كلمة توحيد والمعلوم أنها كلمةالتوحيد بخلاف ما إذا قدَّرناه بموجود وجعلنا الإستثناء متصلاً فإنه يكون معناه سلب الوجود من كل إلّه وإثباته لله تعالى.

وسألتم أبقاكم الله عن قوله عَزَّ اسمُه ما كان قولهم إلَّا أن قالوا في آخر سورة آل عمران هل الإسم إلَّا أن قالوا وقولهم خبَر مُقدَّم والمعنى وما كان إلَّا أن قالوا قولهم أو التقدير وما كان القول قولهم أو ما كان شيء قولهم.

الجواب والله الموفِّق أن الإسم بعد إلَّا والذي قبلها هو الخَبر وذلك لِأن ما بعدها أعرف مما قبلها لدلالته على ماهيّة القول وزمانه وهذا من الإستثناء المفرغ كقولك ما كان قآئِماً إلَّا زيد فلا يحتاج إلى تقدير اسم أيّ وما قالوا في المقام الفاجع الذي يحصل عنده الأياس من النَّصر إلَّا أن أقرُّوا بأنَّ ما وقع من انتصار العدوّ عليهم لسبب منهم واقتراف ذنب وطلبوا غفران الذُّنوب صغيرها وكبيرها وتثبيت الأقدام عند ملاقاة الأعدآء والنَّصر عليهم.

وسألتم أبقاكم الله عن قوله في الكشّاف في سورة الزخرف فإن قلتَ فما وجه قرآءَة مَن قرأ بل مَتَّعتَ بفتح التآء.

قلتُ كأَنَّ الله تعالى اعترض على ذاته إلى آخر كلامه فقلتم هذا الكلام سديد أم لا وجه لقرآءَة النَّصب.

الجواب والله الموفق أنَّ صاحب الكشَّاف هو الإمام في معرفة أساليب الكلام والظاهر أن هذا التفسير الذي ذكرَه بناءَ على أنَّ ضمير الفاعل في جعلها لله تعالى والمعنى أنه جعل تعالى كلمة التوحيد باقية فيهم وأيَّد ذلك بما هو سبب في استمرار بقاءهافيهم من التمتّع والمراد به مَدّ العمر والتّوسع في النعّم فلما لم يقابلوا تلك النعمة بما يجب لها حُسُن أن يعترض تعالى على ذاته بقوله: ﴿**بل متعتهم بما متعتهم**﴾ تعييراً وتوبيخاً حين جعلوا الأسباب التي لوجب الإزدياد من الطاعات والإستمرار على كلمة التوحيد سبباً إلى الصدِّ من ذلك في نفي أسباب ما هُم فيه من الإعتزال والتمادي في الباطل ويدل على ذلك قول صاحب الكشاف في آخر كلامه فمثاله أن يشكو الرجل إساءَة مَن أحسَن إليه ثم يُقبل على نفسه فيقولُ أنت السبب في ذلك بمعروفك وإحسانك، ومخاطبة المتكلِّم ذَاته نوع من أنواع البديع. التجريد عند علمآء البَديع كقول الشاعر.

لا خيـل عنـدك تهـديهـا ولا مـالُ فليسعد النطق إن لم يُسعد الحال

وسألتم أبقاكم الله تعالى قول العلمآء. المكلَّف على ثلاثة أقسام.

قسم مكلَّف من أول الفِطرة كآدم والملآئكة.

وقسم لم يكلف من أول الفطرة وهم أولاد آدم عليه السلام.

وقسمٌ فيـه نزاع وهُم الجـان. وهل قـولهم أولاد آدم تخصيص بيحيـى وعيسى أو على الإطلاق وليس المسؤول في هذا وغيره بأعرف من السـآئِل وقـد عرفتم إن العلمـآء مختلفون في نبوَّة عيسى يعني في حالة الصِّغر ويحيـى فالقآئِل بهـا يخرجهـا عن العموم لتـوقّف النبوّة على كمـال العقل وكـل عاقـلٍ مكلَّف والنـافي لثبـوتهـا لا يخـرجهـا عن العموم.

وذكرتم حفظكم الله تعالى أنكم وجدتم في بعض كتب الشّـافعية مـا لفظه معـرفة الله واجبة وليس لنا واجب لا قربة فيه غيرها وطلبتم توجيه قوله وليس لنا واجب لا قـربة فيه غيرها..

ولعلّ الوجه في ذلك أن معنى القربة التقرُّب بالفعل إلى الله تعالى وذلـك متوقّف على معرفته تعالى ضرورةً وإلاَّ كانَ دوراً.

انتهى المراد والأجوبة المذكورة والله ولي اللتوفيق